

Distr.: General  
21 November 2000  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون  
البند ١٧٥ من جدول الأعمال  
دور الماس في تأجيج الصراع

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس الجمعية  
العامة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان الوزاري الصادر وقت اختتام اجتماع بشأن  
الماس عُقد في بريتوريا في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق  
الجمعية العامة في إطار البند ١٧٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) دوميساني س. كومالو  
الممثل الدائم  
السفير فوق العادة والمفوض

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

بيان وزاري

استنتاجات الاجتماع الوزاري بريتوريا، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

نحن وزراء وممثلو دول العالم الرائدة في مجالات تصدير الماس وتصنيعه واستيراده، اجتمعنا في بريتوريا في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بدعوة من البلدان الأفريقية المنتجة للماس، للاتفاق بشأن ما نستطيع القيام به لقطع الصلة بين الاتجار غير المشروع بالماس الخام والصراع المسلح.

واستعرضنا التحديات وتوصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- يساورنا القلق لأن الاتجار بالماس الممول للصراعات يطيل أمد الحروب في بعض أنحاء أفريقيا ويحبط الجهود الإنمائية ويتسبب في معاناة هائلة. ونقصد بالماس الممول للصراعات الماس الخام الذي تتجر به حركات التمرد بشكل غير مشروع لتمويل محاولاتها الرامية إلى الإطاحة بالحكومات الشرعية؛
- نقر بأن الماس الممول للصراعات لا يشكل إلا نسبة صغيرة من السوق الشاملة للماس الخام. والتجارة المشروعة بالماس تقدم إسهاما أساسيا في التنمية الاقتصادية في كافة أنحاء العالم. لهذا السبب، من الضروري أن نضع تدابير عملية وفعالة لمعالجة مشكلة الماس الممول للصراعات، ونكفل في الوقت ذاته عدم التسبب في ضرر لصناعة الماس المشروعة؛
- نصمم على بذل مزيد من الجهود والعمل معا لمنع هذا الماس الممول للصراعات من دخول الأسواق العالمية، ولكننا نعترف بصعوبة وضع وإنفاذ تدابير للحيلولة دون تهريب ما خف حمله وسهل إخفاؤه وغلا ثمنه وصعب تحديده مصدره مثل الماس.

نرحب بالتقدم الهام المحرز حتى الآن، ولا سيما ما يلي:

- استعداد جمهورية جنوب أفريقيا وغيرها من البلدان المشاركة في المؤتمر للاشتراك في تقديم قرار في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة؛
  - دور مجلس الأمن في معالجة هذه المشكلة. وملتزم بأن ننفذ تنفيذًا كاملاً ودقيقاً مختلف نظم جزاءات الأمم المتحدة التي تستهدف الصلة بين الاتجار غير المشروع بالماس الخام وتوريد الأسلحة والوقود لحركات التمرد؛
  - مبادرة مجموعة الثمانية، المعرب عنها في مؤتمر القمة المعقود في أوكتوبا، اليابان في تموز/يوليه، وهي قيام المجموعة، في سياق التزامها باتقاء نشوب الصراعات، بدعم النهج العملية إزاء قضية الماس الممول للصراعات، بما في ذلك النظر في وضع اتفاق دولي بشأن إصدار الشهادات للماس الخام؛
  - المبادرات الوطنية، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها حكومتا أنغولا وسيراليون، لوضع خطط وطنية فعالة لإصدار الشهادات، وكذلك جهود مراكز التجارة والتسويق في بلجيكا وإسرائيل والهند بهدف تعزيز الضوابط التنظيمية لهذه التجارة وشفافيتها؛
  - الخطوات التي اقترحتها الصناعة، بما في ذلك القرار المتفق عليه في مؤتمر الماس العالمي المعقود في أنتويرب، بلجيكا في تموز/يوليه ٢٠٠٠ لمعالجة مشكلة الماس الممول للصراعات؛
  - الدور البناء الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي العام بقضية الماس الممول للصراعات، واقتراح حلول عملية والمساعدة على توليد الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ إجراءات ملموسة.
- نرحب على وجه الخصوص بالمبادرة الأفريقية التي أفضت إلى عملية كيمبرلي. وهذه المبادرة الأولى من نوعها جمعت بين البلدان المنتجة والمصنعة والمتاجرة واستفادت من مختلف آراء وخبرات الحكومات والصناعة والمجتمع المدني في توليد أفكار من أجل حلول قابلة للتطبيق. وأبرزت أن مشكلة الماس الممول للصراعات هي أحد الشواغل الدولية وتتطلب نهجاً شاملاً وعملياً.

نتفق على ما يلي:

- أن نستكشف نهجا شاملا لمعالجة أسباب الصراع ودوافعه؛
  - أن ننظر في آلية لإنشاء هيئة حكومية دولية لرصد الامتثال لنظام الشهادات. وينبغي أن يشمل هذا استكشاف في العلاقة بين الهيئة الحكومية الدولية ومجلس الماس العالمي؛
  - أن نحيط علما بتقرير الفريق العامل ونثني عليه كإسهام قيّم في الجهود الدولية المقبلة لمعالجة هذه المشكلة؛
  - أن نصمم على استمرار القوة الحافزة والتي ولدتها عملية كيمبرلي وذلك بالشروع في عملية حكومية دولية لوضع خطة دولية قابلة للتطبيق من أجل إصدار الشهادات للماس الخام. ونحبذ خطة رشيدة وفعالة لا تفرط في إثقال كاهل الحكومات والصناعة، ولا سيما صغار المنتجين؛
  - أن نرحب، بالتالي، بالمبادرة الرامية إلى عقد مؤتمر حكومي دولي في لندن بهدف إشراك دول أخرى مهتمة والمضي قدما بالعملية المتعددة الأطراف.
- ندرك ضرورة تعاون الحكومات والصناعة والتكبير بتنفيذ تدابير فعالة. وهذا الأمر ضروري لوقف الصراعات في بعض أنحاء أفريقيا والمحافظة على ثقة المستهلكين الضرورية لازدهار الصناعة. وبالمثل، ندرك ضرورة كفاءة إسهام تجارة الماس بأقصى قدر ممكن في التنمية المستدامة وأهمية العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.